

## مصر: يجب إعادة القضاة المعزولين تعسفيا في "قضية بيان يوليو 2013"

طالبت اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات المصرية اليوم بالحد من هجماتها ضد القضاة المستقلين وبإعادة كل من تم عزلهم من خلال الإجراءات التأديبية التعسفية وغير العادلة.

جاء هذا البيان مع إصدار اللجنة الدولية للحقوقيين لمذكرة قانونية تحلل مدى امتثال الإجراءات التأديبية الجماعية في قضية "بيان يوليو 2013" للمعايير الدولية بشأن استقلال القضاء والمحاكمة حسب الأصول.

وقد قضى المجلس الأعلى للتأديب، بقرار مؤيد لمجلس التأديب في قضية "بيان يوليو 2013"، بعدم "صلاحية" 31 قاضيا لتبوؤ منصب قضائي بسبب تأييدهم لبيان علني صدر بعد الإحاطة بالرئيس محمد مرسي وتولي القوات المسلحة السلطة. وقد طالب البيان بإعادة تفعيل الدستور، وبالتواصل والحوار بين جميع الفرقاء في الدولة وصولا إلى توافق في إطار الشرعية الدستورية، كما أكد البيان على وجوب احترام حق التظاهر السلمي.

وصرح سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، بأن "بيان يوليو 2013 يعد ممارسة مشروعة، من قبل القضاة المعنيين، لحقهم في حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. ويعد عزل القضاة من خلال إجراءات جماعية وتعسفية وغير عادلة انتهاكا للالتزامات مصر بموجب القانون الدولي بشأن احترام ومراعاة مبدأ استقلال القضاء."

وفقا للمعايير الدولية، لا يكون القضاء عرضة للإيقاف أو للعزل إلا لدواعي عدم القدرة أو السلوك التي تجعلهم غير جديرين بأداء مهامهم، وأن يتم ذلك عن طريق محاكمة عادلة أمام هيئة مستقلة ومحايدة.

تحلل مذكرة اللجنة الدولية للحقوقيين أوجه القصور العديدة التي شابته قضية بيان يوليو 2013 شكلا وموضوعا، بما في ذلك انتهاك حق القضاء في حرية التعبير والتجمع، والحق في محاكمة عادلة أمام هيئة مستقلة ونزيهة، وتكافؤ الفرص أمام المحاكم. وقد تم كذلك الانتقاص من حق القضاء في الدفاع من خلال طرق عديدة، بما في ذلك الإخفاق في إعطاء القضاة الإشعار المسبق والمناسب فيما يتعلق بالجلسات والاطلاع على ملف القضية قبل الجلسات.

واختتم بنعربية مضيفا بأنه: "نظرا لسلسلة الانتهاكات التي شابته قضية بيان يوليو 2013، تطالب اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات المصرية بإلغاء قرارات المجلس الأعلى للتأديب، وإعادة القضاة المعزولين تعسفيا، والامتناع عن الهجمات الموجهة ضد القضاء، والحد فورا من حملتها الهادفة إلى إسكات القضاة المستقلين."

## للتواصل

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين،

ت: 0041229793817

البريد الإلكتروني: said.benarbia(a)icj.org